ه فللجد كما قاله ابن الحاجب وخبر قذف **يوجب** مضارع اوجب قذف المكلف اذ **ثمانين** جلدة كما تقدم في جلد الزنى على القاذف الحر ولو كافرا مليتزما للاحكام الاسلام كما سبق **ويوجب نصفها** اي الثمانين **على القاذف الرقيق** كان او اذا سابية حرية وان قل ما فيه من الرق ذكرا كان او انثى ويتبعض كونه رقيقا حال القذف وان تحرر قبل اقامة الحد عليه كما هو النقل وتقريره ولا ينقل العتق لعلة الحرية واما اذا قذف وهو عبد فتبين انحرر حين القذف او عكسه فانه يعمل بما تبين افاده سند هذا ان كان القذف تصريحا بل **وان كان تعريضا** مفهما بنفي النسب او نسبة الزنى بقرينة خصام او غيره نثرا كان او شعرا كقوله **انا عفيف الفرج** فيحد لانه عرض له بالزنى وكانه قال له ما هو عفيف الفرج عن الزنى **وادب** بضم الهمز وكسر الدال المهملة مشددة نائبه ضمير القائل انا عفيف **انا لو نزد** في قوله **الفرج** ولا حد لكثرة جهات العفة الا لقرينة او عرف بارادة الفرج فيحد قال الخرشي ويحد من قال لغيره انا عفيف الفرج لانه تعريض بالزنى واما ان لم يذكر الفرج فلا حد عليه كسبه وسئله قوله انا ما يطعن في فرج سئلته الخرشي اعلم ان التعريض المفهم لاحد الامور الثلاثة المتقدمة وهي الزنى واللواط ونفي النسب عن الاب او الجد له كالتصريح بذلك فاذا قال ما انا بزان فكانه قال يا زان او قال انا لست بلائط فكانه قال له يا لائط او قال له انا انا قابل معروف فكانه ابوه ليس بمعروف وتترتب على القائل وجوه الحد والاحرف في التعريض بين النثر والنظم الا لاصل انه كما ذا واما اوجد الوجد من جهة الاب او الام اذا قال سيأتي ما ذكر لفرعه فلا يحد ولا يوجد لبعده عن التهمة بقذف فرعه لعود العار اليه واما ان صرح بقذف فيحد على ما سبق عليه المصنف فيما يأتي والمعتمد انه لا حد على الاب ولو صرح لولده ام قال الرماصي

وانظر

وانظر ما يأتي عند قوله ومن نسبه في جعلهم الاب ستا مثل الجد والجدة من النقل فان الذي في عبارة الائمة كالتوضيح وابن عرفة وغيرهما واحد الاب وعبارة ابن محرز ممن عرض لولده بالقذف لم يحد لبعده عن التهمة في ولده وقال اللخمي ان كان التعريض من الاب لولده لم يحد اه وقال الشيخ ابو الحسن التقليل بالبعد عن التهمة بعيد ما قاله مع لوجود العلة في الاجداد والجدات **واحد** المكلف **بسبب قولك** شخص **عربي** المراد هنا ما يشمل كون نسبه في العرب لا خصوص من يتكلم باللغة العربية والا من تكلم بها **ما لهو بحراوي هو رومي** او بنبطي او بربري واما اذا قال لفارسي او رومي يا عربي فانه لا حد عليه لانه لم يقطع بنسبه وانما وصفه بصفات العرب من الكرم والشجاعة ونحوهما ولان العرب تحفظ نسبها بخلاف غيرها ابن مرزوق النظر هنا مع صحة تسلط الرقية على العرب والتام لغيرهم على المشهور من صحة استرقاقهم وصيرورة الجزية عليهم ولم ار من ذكر ما ذكره سوى المتيطي وابن الحاجب اه واشار ابن عاشر للجواب عنه بان الاحكام تعتبر فيها الغلبة والاعبرة بما قل اه وفيه نظر ظاهر لان ابن مرزوق في ثبوت اصل الحكم لا في توجيهه فما قاله ابن الحاجب لا سلف له فيه لا يقال في ابن عرفة وفيها من قال لعربي يا مولى او يا عبد حذاه وهما سواء يا بن لقوله ما هو بحر لانا نقول ليسا عبثا سواء بل هو ما هو بحر من قبيل التلويح والكناية لتعدد الانتقال ومولى وعبد من قبيل التعريض لاتحاده وفيه ورد النص عن عمر بالجد هذا ممتار ابن الحاجب الذي هو منبوع المعتمد في هذا الفرع خلافا لغيره في اطلاق التعريض على القسمين ونص ابن الحاجب والتعريض بذلك ان كان مفهوما كالتصريح مثل اما انا فلست بزان والكناية لذلك نحو ما انت بحراوي ولا رومي او يا فارسي لعربي انه يحلف انه لم يرد قذفه ويسقط عنه الحد او يحد ان لم يحلف فانه

ونشبه في التأديب فقال لكونه ما هو اي المخاطب المخطف الحر المسلم المكلف وطؤه وعرعنه الملم بضجيعه الغائب لذلك ومتاعه ناقية خبرها بعفيف ولم يبرز الفرج فهو دون الاحد لكثرة جهات العفة فان زاده حد قال الخرشي وكذلك يؤدب من قال لآخر انا عفيف او ما انت بعفيف فان قلت فما وجه عدم حده فيما ذكر ان كان في مكاتمة قلت لانه لما لم يضف العفة للفرج احتمل العفة في المطعم وغيره فلذا لم يجب عليه الحد الا لقرينة تصرفه للفرج او نحوه كشتم قال العدوي قضية ما تقدم انه يحلف انه لم يرد قذفه ويؤدب فان لم يحلف فانه يحد اهـ صح

قال السنهاني قوله وان عجز فان ذكر الحد ان له حلف ويكفل فان لم يكفل حبس كذا في التوضيح فانظره

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)